

آراء النيسابوري التصريفية في كتابه: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن

د. يوسف بن صامل السلمي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى

ملخص البحث

قام هذا البحث بعرض آراء النيسابوري التصريفية في كتابه: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن على بساط البحث العلمي، فدرسها وناقشها في ضوء كلام النحاة مع الاجتهاد ببيان القول الراجح في المسألة، ويقع البحث في: مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

فالمقدمة: أشرت فيها إلى أهمية البحث، وخطته.

والتمهيد: ترجمت فيه ترجمة موجزة للنيسابوري.

والمبحث الأول: في تصريف الأسماء، وجعلته في أربعة مطالب تتعلق بالأسماء.

والمبحث الثاني: جاء في مطلب واحد وهو يختص بتصريف الأفعال.

والمبحث الثالث: وهو في المسائل المشتركة بين الأسماء والأفعال، وكان فيه ستة مطالب تتعلق بالتصريفات العامة فيهما.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم نتائج البحث، وكان من أبرزها:

١ - اعتماد النيسابوري كثيراً على المعنى في توجيهاته التصريفية حيث اتخذها غالباً دليلاً لترجيح آرائه وتقويتها.

٢ - قلة جانب الاجتهاد لديه، ويظهر أثر العلماء السابقين في أقواله

كالفراء وأبي علي الفار

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد نشأت علوم اللغة العربية في أساسها خدمة للقرآن الكريم؛ لتفسير آياته، وتوجيه قراءاته، وفهم معانيه وأحكامه، ولذا فإن معرفة علوم اللغة تُعيننا على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وعلم التصريف أحد الوسائل الهامة لمعرفة الشريعة الإسلامية عموماً، وفي ذلك يقول الإمام أبو حنيفة: العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية، وأحد أركانها التصريف؛ لأنَّ به يصير القليل من الأفعال كثيراً.^(١)

هذا ومن كان له جهد مشكور في تفسير كلام الله عز وجل، وبيان معانيه وأحكامه وألفاظه: أبو القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري، الذي كتب في التفسير أكثر من مُصنَّف، كان من أبرزها وأوسعها كتابه: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، أوضح فيه معاني القرآن، وأزال عنه ما ظاهره التعارض فيه، واهتم بإعراب الآيات وتوجيهها نحوياً وتصنيفاً، ولذا فقد وقع اختياري على دراسة آراء النيسابوري التصريفية من خلال جمع أهم آرائه في كتابه ودراستها، ومن أبرز الأسباب التي دعيتني للكتابة فيه:

(١) ينظر: المقصود في الصرف، ٢.

أولاً: أن النيسابوري - رحمه الله - لم يحظ كما حظي غيره بالشهرة والصيت، رغم سعة علمه، وكثرة اطلاعه، وتعدد معارفه وتنوعها، وتقدمه، فهو من علماء القرن السادس الهجري، وقد عاصر كوكبة غير قليلة من علماء العربية كالزحشري، وابن الشجري، وأبي البركات الأنباري، وغيرهم.

ثانياً: أنني قد نظرت في هذا الكتاب من قبل، ودرست ما فيه من مسائل وأصول نحوية، حصلت بها على درجة الدكتوراه، فعزمت على إكمال البحث، ودراسة آراء النيسابوري التصريفية ولاسيما أن مادته العلمية مجتمعة عندي.

هذا وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من : مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث ، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، على التفصيل الآتي:

المقدمة: وفيها افتتاحية البحث، وأهميته، والخطة المتبعة في دراسته.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة للنيسابوري.

البحث الأول: في تصريفات الأسماء، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: فُعِّل.

المطلب الثاني: المصدر الميمي.

المطلب الثالث: جمع التكسير.

المطلب الرابع: التصغير.

المبحث الثاني: في تصريف الأفعال، وفيه مطلب واحد: فَعَلَ.

المبحث الثالث: تصريفات عامة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اشتقاق لفظ الجلالة (الله).

المطلب الثاني: وزن (طاغوت).

المطلب الثالث: الإعلال في (ضيزى).

المطلب الرابع: قلب الواو ياء (لينة).

المطلب الخامس: وزن (التوراة).

المطلب السادس: الإدغام.

الخاتمة: وفيها ذكرت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

وأعقبت ذلك بفهرس للمصادر والمراجع.

وفي الختام أشكر الله - سبحانه وتعالى - على تيسيره وتسهيله، والله

أسأل التوفيق والإخلاص، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله

وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

التمهيد

نبذة موجزة للنيسابوري^(١)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو أبو القاسم نجم الدين محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي.

المطلب الثاني: مولده ونشأته ووفاته:

لم تذكر المراجع التي وقفت عليها شيئاً عن مولده، ونشأته ووفاته، إلا أنه يُرجح أنه وُلد في نيسابور^(٢)، حيث يُنسب إليها، وفيها نشأ، وذلك في

(١) ينظر مصادر ترجمته في المراجع الآتية: معجم الأدباء ١٩/١٢٤-١٢٥، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧، وطبقات المفسرين للداودي ٢/٣١١، والدارس في تاريخ المدارس للنعيمي ١/٥٨٩، وكشف الظنون ١/٢٠٥، ٦٠١، وإيضاح المكنون ١/١٦٢، وهديّة العارفين ٢/٤٠٣، والأعلام ٧/١٦٧، ومعجم المؤلفين ١٢/١٨٢، ومقدمة تحقيق وضح البرهان في مشكلات القرآن د. صفوان داودي ١/١١-١٥، ومقدمة تحقيق باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن د. سعاد باقبي ٨٣-١٠٨، ومقدمة إيجاز البيان عن معاني القرآن لحنيف القاسمي ١/١٦-٢٦، ومقدمة إيجاز البيان عن معاني القرآن د. علي العبيد ١/٢٣-٣٤، والمسائل النحوية في كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن د. يوسف صامل السلمي ٩-١٦، ومقدمة تحقيق جمل الغرائب للنيسابوري د. خالد الأكوع ٢٢-٤٠.

(٢) بفتح النون، وهي من أكبر مدن خراسان. ينظر: معجم البلدان ٥/٣٣١.

آواخر القرن الخامس الهجري، ثم انتقل إلى غزنة^(١)، لنسبته إليها أيضاً، ثم استقر به المقام في دمشق، ومكث فيها فترة إلى أن تُوفي بها نحو سنة ٥٥٠ هـ كما ذكر الزركلي.

المطلب الثالث: مكانته العلمية:

تميز النيسابوري بمكانة علمية عالية، وبرز في مجالات متعددة، ولا سيما في معاني القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وبخاصة في غريبهما ومشكلهما، وقد عدّه حاجي خليفة ضمن العلماء الذين ألفوا في علم غربي القرآن والحديث^(٢).

قال عنه ياقوت: "كان عالماً بارعاً مفسراً، لغوياً، فقيهاً، متفنناً، فصيحاً، له تصانيف ادّعى فيها الإعجاز"^(٣).

ومؤلفاته كثيرة لم يصلنا منها سوى القليل، ومما يدل على غزارة علمه، وكثرة تصانيفه، ما ذكره عن نفسه بقوله: "وقد كنّا صنفنا في الرد عليهم - الباطنية - وذكر أحكامهم في الشرع كتاباً مبسوطاً .. وهو من

(١) ولاية واسعة في طرف خراسان، وهي الحد الفاصل بين خراسان والهند. ينظر: المصدر السابق ٢٠١/٤.

(٢) ينظر: كشف الظنون ١٢٠٥/٢.

(٣) معجم الأدباء ١٢٤/١٩-١٢٥.

الكتب اليومية التي صنفناه في يوم واحد من وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى مثله من الغد" (١).

وكان أديباً شاعراً، ومما رُوي له من الشعر قوله:

فَلَا تَحْقِرَنَّ خَلْقاً مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ وَلِيَّ إِلَهِ الْعَالَمِينَ وَمَا تَدْرِي
فَدُو الْقَدْرِ عِنْدَ اللَّهِ خَافٍ عَنِ الْوَرَى كَمَا خَفِيَتْ عَنْ عَلَيْهِمْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢)

المطلب الرابع: مؤلفاته:

سبق أن أشرنا في المطلب السابق إلى كثرة مؤلفاته، وغزارة نتاجه العلمي، ولست هنا في وارد سرد مؤلفاته العلمية والحديث عنها؛ إذ يمكن الرجوع إليها في مصادر ترجمته، وإنما سأكتفي بالحديث عن أوسع كتبه وأكبرها وهو كتاب: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن؛ لأنّ دراستي لأرائه التصريفية تنصب على كتابه هذا، وسأتحدث عن الكتاب من خلال الآتي:

أولاً: اسم الكتاب:

طُبِعَ الكتاب بعنوانين مختلفين أولهما: وضع البرهان في مشكلات القرآن، بتحقيق: د. صفوان داودي، وثانيهما: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، بتحقيق: د. سعاد باققي، والكتابان مضمونهما

(١) ينظر: خلق الإنسان ل ٢٨١/ب.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ١٩/١٢٤-١٢٥، وبغية الوعاة ٢/٢٧٧.

واحد، ولكن اختلف المحققان في اسم الكتاب؛ نظراً لاختلافهما فيما ورد على غلاف المخطوطة، وما ورد في كتب التراجم من إطلاق عدة مُسميات على الكتاب، ولكلٍ منهما وجهة نظر تستحق التقدير والاحترام، وقد ناقشت ذلك وأوضحته عند دراستي لمسائله النحوية في كتابه^(١).

ثانياً: سبب تأليف الكتاب:

أبان النيسابوري سبب تأليفه الكتاب فقال في مقدمته: "فإن أفضل العلوم علم كتاب الله النازل من عنده، والسبب الواصل بين الله وعبد، وقد وجدتُ تفاسيره إمّا مقصورة على قول واحد من الأولين، أو مختصة بالكثير والتكرير كما هو في مجموعات المتأخرين، والطريقة الأولى من فرط إيجازها لا تشفي القلب، والثانية تُعبي على الحفظ لإطالة القول، فعند ذلك رغبت إلى الله جل وعز في فضل التوفيق لإيضاح مشكلات التزيل، وإحسان التوفيق على غوامض التأويل، بلفظ جزل، ومخرج سهل، وإيجاز في عاقبة الغريب، وبعض إطناب في المشكل العويص، وربما جمحت في الرّسن بإيراد بعض الشعر الحسن؛ لتمخيض العقل، وإجماع الطبع، ولتساهم فيه النظر الأدباء والكتاب، كما يستقرئ معانيه العلماء وأولو الألباب"^(٢).

(١) ينظر: المسائل النحوية في كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن ٢٢-٢٧.

(٢) باهر البرهان ١/١-٢.

ثالثاً: قيمة الكتاب العلمية:

حوى كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن كثيراً من الفوائد المتنوعة، من تفسير، وحديث، وقراءات، ونحو، وصرف، ولغة، وغريب، وشواهد شعرية، واشتقاق، وآداب، ونكتاً بلاغية، واستطرادات قيمة، فقد ردّ على الملحدّين والطاعنين في القرآن من متكلمين، وأهل أهواء، وبدع، وخرافات، قال النيسابوري عن كتابه: "ومن أراد محاوراة المتكلمين، ومحاضرة المتأدّبين، فليُنظر من أحد كتابينا، إما كتاب: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، وإما" (١).

(١) إيجاز البيان ١/٦٦.

المبحث الأول: تصريفات الأسماء

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: فُعِيل.

المطلب الثاني: المصدر الميمي.

المطلب الثالث: جمع التكسير.

المطلب الرابع: التصغير.

المطلب الأول: فُعِيلٌ

عند قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾^(١)، قال النيسابوري: "يجوز منسوباً إلى الدر في حسنه وصفائه. ويجوز أن تكون دروءاً على وزن فُعُولٍ من الدَّرءِ، وهو الدفع للشياطين، فخففت الهمزة، وقلبت الواو الأخيرة ياء؛ لكونها على الطرف، وقلبت الواو الأولى لها ياء، فأدغمت، وكسر ما قبل الياء للاتباع"^(٢).

ورد في "دُرِّي" قراءات مختلفة، فقد قرأها نافع، وابن كثير، وابن عامر، وحفص، بضم الدال، وكسر الراء، وتشديد الياء بغير همز: "دُرِّيُّ"، وقرأ حمزة، وأبو بكر عن عاصم، بضم الدال وياء بعدها همزة: "دُرِّيء"، وقرأ أبو عمرو، والكسائي: "دُرِّيء" مهموزاً بكسر الدال، وهذه القراءات الثلاث في السبع^(٣)، والغريب أن النيسابوري اكتفى بتوجيه قراءة ابن كثير ونافع رغم أنه لا إشكال فيها، إلا أن يُقال: إن الوجه الثاني في توجيهه يتوافق وتخريج قراءة حمزة التي طعن فيها بعض النحويين كالفراء^(٤)، والزجاج الذي يقول: "رويت بالهمز، والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه

(١) سورة النور: ٣٥.

(٢) باهر البرهان: ٢/١٠٠٠.

(٣) ينظر: علل القراءات ٢/٤٥٣، وحجة القراءات ٤٤٩، والحجة لأبي علي ٥/٢٢٢-٢٢٣، والدر المصون ٨/٤٠٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٥٢.

فيه؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء على فُعِيل^(١) وقال النحاس: "وأهل اللغة جميعاً إلا أقلهم، يقولون: هي لحن لا يجوز"^(٢).

وقد وجّه النيسابوري قراءة ابن كثير، ونافع: "دُرِّي" توجيهين:

الأول: أن "دُرِّي" منسوب إلى الدر، وذلك لفرط ضيائه، ونوره، ولمعانه، وصفائه، ووزنها: (فُعَلِي)، نصّ على ذلك جمع من النحويين^(٣)، قال أبو علي: "يكون نسبه إلى الدر، وذلك لفرط ضيائه ونوره"^(٤)، وقال الزجاج: "دُرِّي منسوب إلى أنه كالدر في صفائه وحسنه"^(٥).

الثاني: أن "دُرِّي" من الدرء، وهو الدفع، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأَدْرَأُ عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾^(٦)، وقوله صلى الله عليه وسلم: "ادرءوا الحدود بالشبهات"^(٧) أي: ادفعوا، قال الفارسي: "كأنه دفع الخفاء والغموض عن نفسه؛ لشدة وضوحه للحسّ، وظهوره لفرط ضيائه ونوره"^(٨)، وعليه فوزنه: (فُعِيل) ذكر ذلك غير واحد من النحويين^(٩)، ونصّ إمام النحاة على صحة مجي وزن (فُعِيل) عن العرب، قال: "ويكون على

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٤٤/٤.

(٢) إعراب القرآن: ١٣٧/٣.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٦٦/٢، وعلل القراءات ٤٥٤/٢، وتفسير الطبري ١٤٠/١٨، وحجة القراءات: ٤٩٩، والبيان لابن الأنباري ١٦٢/٢، ومشكل إعراب القرآن ٥١٢/٢، والبيان للعكبري ٩٧٠/٢، والدر المصون ٤٠٦/٨.

(٤) الحجة ٣٢٣/٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٤/٤.

(٦) سورة آل عمران: ١٦٨.

(٧) ينظر: سيل السلام ١٥/٤.

(٨) البغداديات: ٤٩٧-٤٩٨.

(٩) ينظر: الحجة لأبي علي ٣٢٣/٥، وحجة القراءات ٤٩٩، والبيان ٩٧٠/٢، والبيان ١٦٢/٢، والدر المصون ٤٠٦/٨.

(فُعِيل)، وهو قليل في الكلام، قالوا: المُرِّيْق، حدثنا أبو الخطاب عن العرب^(١).

والنيسابوري يرى أنَّ "دُرِّي" على وزن (فُعِيل)، وإن لم ينصَّ على ذلك، فإنَّ مآل (فُعُول) جمعاً أن يُصبح: (فُعِيل)، وبيان ذلك: أنَّ (دُرُوء) على زنة: (فعول)، فالهمزة متطرفة، وخُفِّفت بإبدالها واوا، فصارت: (دُرُوء)، فلمَّا وقعت الواو طرفاً في جمع على زنة (فعول)، قلبت الواو الأخيرة ياء؛ لتطرفها بعد ضمة، فأصبحت: (درووي)، فلمَّا اجتمعت الواو والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل في السكون، قلبت الواو ياء، وأدغما، وكُسِر ما قبل الياء لمناسبة الياء، فاستوت الكلمة على "دُرِّي" ووزنهما: (فُعِيل)، ونظير ذلك من الاستعمال ما حكاه الرضي من قول العرب: مَخْبِيٌّ في: مَخْبُوٌّ مُخَفَّفٌ مَخْبُوءٌ بالهمزة^(٢).

والتوجيهان على هذه القراءة "دُرِّي"، سائغان مقبولان، بأيَّهما سرت لا ضير عليك، وعليهما سار المحققون من علماء العربية، وعلى الوجه الثاني خرجت قراءة حمزة، يقول السمين: "دُرِّي" تحتل وجهين، أحدهما: أن يكون أصلها الهمز كقراءة حمزة، إلَّا أنَّه أبدل من الهمزة ياء، وأدغم، فيتحدَّ

(١) الكتاب: ٢٦٨/٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢٦/١.

معنى القراءتين، ويُحتمل أن يكون نسبة إلى الدر لصفائها وظهور إشراقها" (١).

وعليه فلا عبرة بقولي الزجاج والنحاس أنه ليس في كلام العرب اسم على (فُعِيل)، فإجماعهم مخروقٌ بما حكاه سيبويه عن أبي الخطاب عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي، ولذلك ناقش أبو علي الزجاج طويلاً في ذلك، فقال: "من الوهم الظاهر قوله في هذا الفصل: "وقد رويت بالهمز، والنحويون أجمعون لا يعرفون الوجه فيه؛ لأنّه ليس في كلام العرب شيء على وزن (فُعِيل)، ووجهه معروف، وهو أن (فُعِيل) من الدرء الذي هو الدَفْع، وهو صفة، ونظيره من الأسماء غير الصفة قولهم: (المُرِيْق).... والذي يدفع هذا من أنه ليس في كلام العرب (فُعِيل)، هو ما قدمناه من الحكاية عن سيبويه، وأبي الخطاب.... وقول من زعم أن ذلك ليس في كلامهم مع ما حكيناه غلط، فمّا يُقَوِّي (فُعِيلاً) في كلامهم، ويشبهه، قولهم: (العُلِّيَّة)، ألا ترى أنّه من العُلُوّ، إلّا أن اللام انقلبت للياء الساكنة قبلها" (٢).

(١) الدر المصون: ٤٠٦/٨.

(٢) الإغفال: ٤٨٩-٢-٤٩٣.

المطلب الثاني: المصدر الميمي

وعند قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾^(١) قال النيسابوري: "أي: لإهلاكهم، فهو على هذا مصدر، كقوله تعالى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾"^(٢)، قال:

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي فَلَا عِيَاءَ بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(٣)

أي: تسريحي.

ويجوز أن يكون "مُهْلِكِهِمْ" اسماً لزمان الهلاك، أي: جعلنا لوقت إهلاكهم موعداً، ولكن المصدر أولى وأصح لتقدم ﴿أَهْلَكْنَاهُمْ﴾^(٤)، والفعل يقتضي المصدر وجوداً وحصولاً، وهو المفعول المطلق، ويقتضي الزمان والمكان محلاً وظرفاً.

وكُلُّ فعلٍ زاد على ثلاثة أحرف، فالمصدر، واسم الزمان، والمكان، منه على مثال المفعول به، وإذا كان المهلك اسماً لزمان الهلاك، لا يجوز الموعد اسماً للزمان أيضاً؛ لأنَّ الزمان وُجد في المهلك، فلا يكون للزمان زمان، بل يكون الموعد بمعنى المصدر، أي: جعلنا لزمان هلاكهم وعداً، وكذلك على العكس إذا جُعِلَ المهلك مصدراً، كان الموعد اسم الزمان"^(٥).

(١) سورة الكهف: ٥٩.

(٢) سورة الإسراء: ٨٠.

(٣) البيت لجرير في ديوانه: ٦٥١، ورواية الديوان: "ألم تخبر بِمَسْرَجِي"، وينظر: الكتاب ٢٣٣/١، والخصائص ٣٦٧/١، وأمثالي ابن الشجري ٦٢/١.

(٤) ﴿وَتِلْكَ الْأَفْرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا﴾.

(٥) باهر البرهان: ٨٦٦/٢-٨٦٧.

وَرَدَ فِي لَفْظِ "مَهْلِكِهِمْ" ثَلَاثَ قَرَاءَاتٍ: قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ "لِمَهْلِكِهِمْ، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَاللَّامِ، وَقَرَأَ حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ "لِمَهْلِكِهِمْ" بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَكَسَرَ اللَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "لِمُهِلِكِهِمْ" بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ^(١). وَقَدْ وَقَفَ النِّيسَابُورِيُّ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ "لِمُهِلِكِهِمْ" وَوَجَّهَهَا بِتَوْجِيهِينِ هُمَا:

الأول: أَنْ يَكُونَ "مُهِلَكَ" مُصَدَرًا مِيمِيًّا لِلْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ "أَهْلَكَ" عَلَى وَزْنِ "مُفْعَلٍ"، وَفَقِ الْقَاعِدَةُ: أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمِيمِيَّ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيَّ يَأْتِي عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْمَفْعُولِ، أَيْ: عَلَى وَزْنِ مُضَارَعِهِ مَعَ إِبْدَالِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِيمًا مَضْمُومَةً، وَفَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَدْخَلَ، وَمَزَّقَ، وَأَكْرَمَ، وَاسْتَغْفَرَ، فَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ فِيهِنَّ: مُدْخَلَ، وَمُمَزَّقَ، وَمُكْرَمَ، وَمُسْتَغْفَرَ^(٢)، قَالَ تَعَالَى: ﴿مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾^(٣) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَزَقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾^(٤).

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا التَّوْجِيهَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ كَالْفَرَّاءِ^(٥)، وَالطَّبْرِيِّ^(٦)، وَالزَّجَّاجِ^(٧)، وَغَيْرِهِمْ^(٨).

(١) يَنْظُرُ: حِجَةُ الْقَرَاءَاتِ: ٤٢١، وَالسَّبْعَةُ: ٣٩٣، وَالنَّشْرُ: ٣١١/٢، وَالْكَشْفُ: ٦٦/٢.

(٢) يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ ٢٤٦/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠٩/٦، وَالْإِرْتِشَافُ ٥٠٠/٢، وَالْمُسَاعَدَةُ ٦٣٢/٢، وَهَمْعُ الْهُوَامِ ٢٨٦/٣، وَالْمُقَرَّبُ ٥١٠.

(٣) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ٨٠.

(٤) سُورَةُ سَبَأٍ: ١٩.

(٥) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٤٨/٢.

(٦) يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ ٢٧٠/١٥.

(٧) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ ٢٩٧/٣.

الثاني: أن يكون "مُهْلَك" اسم زمان من الفعل الرباعي: "أهلك"، وهو على زنة: (مُفْعَل) أيضاً، والمعنى: جعلنا لوقت إهلاكهم موعداً، وقد ذكر هذا التوجيه: الزجاج^(٢)، وابن خالويه^(٣)، وأبو حيان^(٤)، وغيرهم^(٥).

يقول الزجاج: "وتأويل المَهْلَكِ على ضربين: على المصدر، وعلى الوقت، معنى المصدر: لإهلاكهم، ومعنى الوقت: لوقت إهلاكهم، وكل فعل ماضٍ على (أَفْعَل) فالمصدر منه: (مُفْعَل) أو (إِفْعَال)، واسم الزمان منه (مُفْعَل)، وكذلك اسم المكان، تقول: أَدْخَلْتُهُ مَدْخَلًا، وهذا مَدْخَلُهُ، أي المكان الذي يدخل زيد منه، وهذا مَدْخَلُهُ، أي: وقت إدخاله"^(٦).

والنيسابوري أجاز التوجيهين في "مهلك" المصدر الميمي، واسم الزمان، وكلاهما جائز سائغ؛ إذ إنَّ صيغتهما واحدة، ولا يفرق بينهما إلا بسياق الكلام، وقرائن الأحوال، فإن لم توجد قرينة؛ كان اللفظ صالحاً لهما، مشتركاً بينهما، وقد رجَّح النيسابوري: أن يكون (مُهْلَك) مصدرًا ميميًا،

(١) ينظر: حجة القراءات ٤٢١، ومشكل إعراب القرآن ٤٥/١، والبيان لابن الأنباري ٩١/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٩٧/٣.

(٣) ينظر: إعراب القراءات السبع ٤٠١/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٣٣/٦.

(٥) ينظر: حجة القراءات ٤٢١، والكشاف ٦٨٢/٢، ومشكل إعراب القرآن ٤٤٥/١، وروح المعاني ٣٠٦/١٥.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٩٧/٣.

وهو الصحيح؛ إذ إن السياق في الآية يقتضيه، فقال: "ولكن المصدر أولى وأفصح لتقدم "أهلكناهم" ^(١)

وقد سبق أن أكد ذلك الطبري حيث قال: "وأولى القراءتين بالصواب عندي في ذلك، قراءة من قرأ "لِمُهْلِكِهِمْ"، بضم الميم وفتح اللام؛ لإجماع الحجة من القراء عليه، واستدللاً بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ ، فإن يكون المصدر من "أهلكنا" إذ كان قد تقدّم قبله أولى" ^(٢).

المطلب الثالث: جمع التكسير

وعند قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ ^(٣) قال النيسابوري: "فالْفُلْكُ مما يجوز جمعه على الْفُلْكِ أيضاً، فيكون في الجمع بمثلة الْحُمُرِ وَالصُّفُرِ، وفي الواحد بمثلة الْقُفْلِ، وعِلَّة جمع "الْفُلْكِ" على "الْفُلْكِ" واللفظ واحد: أَنَّ "فَعَلًا" يُعَاقِب "فُعَلًا" على المعنى الواحد نحو: الشَّغْلِ وَالشُّغْلِ، وَالْبَخْلِ وَالْبُخْلِ، و"فَعَلَ" مما يُكَسَّر على "فُعِلَ" كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ وَوَتْنٍ وَوُتْنٍ، فكذلك يُجمع "فُعِلَ" على "فُعِلَ"، وهذا باب غريب فيه من جمع، نحو: الهِجَانِ ^(٤) على الهِجَانِ، والعُذَافِرِ ^(١) على العُذَافِرِ، وعللها حسنة، ولكن الكتاب يرتفع عنها" ^(٢).

(١) باهر البرهان: ٨٦٧/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٢٧٠/١٥.

(٣) سورة يونس: ٢٢.

(٤) الهِجَان: الخيار من كل شيء. ينظر: اللسان مادة: (هجن).

يأتي لفظ "الفُلُك" للواحد، ويجيء للجمع^(٣)، فمن مجيئه للواحد، قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٤)، فالفلك هنا واحد، لقوله: "المشحون"، ولو كان جمعاً لقال: "المشحونة"، وفي مجيئه جمعاً قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾^(٥)؛ فجرين تدل على الجمع، وإذا كان جمعاً ففيه أقوال: الأول: أنه اسم جمع، كصَحْب وركب، وهو مذهب الأخفش^(٦)، ونسبه ابن جني للفراء^(٧).

الثاني: أنه جمع (فَلَك)؛ كَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، قال الزجاج: "واحدُها: فَلَكَ، وجمعُها: فُلُكٌ، وزعم سيبويه أنه بمنزلة أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وقياس (فُعِلَ) قياس (فَعَلَ)، ألا ترى أنك تقول: فُكِّلَ وأُقِفِلَ، وَجَمِلَ وأَجْمَلُ، وكذلك أَسَدٌ وَأُسْدٌ وآسَادُ، وَفَلَكَ وفُلُكٌ وأفلاك"^(٨).

(١) العذافر: الأسد لشدته. ينظر: اللسان مادة: (عذفر).

(٢) باهر البرهان: ١/٦٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٧٧، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٦٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٠، والإغفال ٢/٥١٤، والبيان لابن الأنباري ١/١٢٤، والبيان للعكبري ١/١٣٣، والدر المصون ٢/٢٠٠.

(٤) سورة الشعراء: ١١٩.

(٥) سورة يونس: ٢٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ٢/٢٠١.

(٧) ينظر: اختسب ١/٤٣١.

(٨) معاني القرآن: ٤/٩٥.

والزجاج رأى ذلك اعتماداً على ما فهمه من كلام سيبويه الذي قال:
 "وقد كُسِّرَ حرفٌ منه على (فُعَل) كما كُسِّرَ عليه (فَعَلٌ)، وذلك قولك
 للواحد: هو الفُلُكُ فتذكّر، وللجميع: هي الفُلُكُ. وقال الله عز وجل: ﴿فِي
 الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(١) فلَمَّا جمع قال: ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾^(٢)
 كقولك: أَسَدٌ وَأُسْدٌ"^(٣).

وما ارتآه الزجاج مرجوح؛ لمخالفته إجماع النحويين من جهة، ومن
 جهة أخرى لفهمه كلام سيبويه على غير ما أراده إمام النحاة، وقد اعترض
 الفارسي على كلام الزجاج فقال: "اعلم أنّ الفُلُكُ لم نعلم أحداً قال في
 واحده: فُلُكٌ، ولكنّ الواحد فُلُكٌ وكُسِّرَ على فُلُكٌ، وقول سيبويه: إنه
 بمثالة أَسَدٌ وَأُسْدٌ، يريد: أنّ (فَعَلًا) يُكَسَّرَ على (فُعَل) كما كُسِّرَ (فُعَلٌ) عليه،
 واجتمعا في التكسير على (فُعَل)، كما اجتمعا في التكسير على (أفعال)؛
 لأنهما يتعاقبان كثيراً على الشيء الواحد، نحو: البُخْلُ والبَخْلُ والعُجْمُ
 والعَجَمُ، والعُرْبُ والعَرَبُ، فلَمَّا كان هكذا جاز اجتماعهما على هذا
 التكسير"^(٤).

(١) سورة الشعراء: ١١٩.

(٢) سورة البقرة: ١٦٤.

(٣) الكتاب: ٥٧٧/٣.

(٤) الإغفال ٥١٤/٢.

الثالث: أنه جمع تكسير، ذكره سيبويه^(١)، وأيده الفارسي^(٢) وابن جني^(٣) وصححه السمين^(٤)، وسار عليه النيسابوري، وهو الصحيح والأوجه، وقد يرد عليه أن جمع التكسير لا بد فيه من تَغْيِيرٍ ما، فيُجاب عليه: بأنّ التغير مقدر ومنوي، فالضمة في حال كونه جمعاً كالضمة في حُمْر، وكُتُب، وفي حال كونه واحداً كالضمة في قُفْل، والتغير المنوي هو إحدى صور جمع التكسير، قال الشاطبي: "أو بتبدلٍ وحده في النية نحو: فُلُك في نحو قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾"^(٥)، وفُلُك في نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾"^(٦)، وهذا على جهة التقريب، وإلا فالبنية هي الخولة من أصلها، ولم تجمع مثلاً (فُعلاً) على (فُعَل) بأن غيرت حركة الفاء فقط، بل أزال البناء بجملته وصيرته إلى بناء آخر مستقلاً بنفسه"^(٧).

(١) ينظر: الكتاب: ٥٧٧/٣.

(٢) ينظر: الإغفال: ٥١٤/٢، والمسائل الحلبيات: ١٠٨.

(٣) ينظر: اختسب: ٤٣١/١.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٢٠٠/٢.

(٥) سورة يس: ٤١..

(٦) سورة يونس: ٢٢.

(٧) المقاصد الشافية: ١٠/٧.

المطلب الرابع: التصغير

قال النيسابوري عند قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾^(١) "أي: أميناً عليه، وقيل: شاهداً يُقال: هَيَّمنَ عليه إذا شاهده وحفظه، وهو مُفَعِّل من الأمان، مثل مبيطر، ومسيطر. فأبدلت الهاء من الفاء التي هي همزة، وليست الياء للتصغير، إنما هي لحقت (فَعَلَ) فألحقته بدوات الأربعة"^(٢).

المهيمن اسم من أسماء الله الحسنى، وردت في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ....﴾^(٣)، كما جاءت وصفاً للقرآن الكريم كما في الآية الأولى.

هذا وقد ورد في لفظ "مهيمناً" قراءتان، قرئت بفتح الميم الثانية^(٤)، فهي اسم مفعول، والمعنى: أن محمداً صلى الله عليه وسلم مؤتمن على القرآن^(٥)، وقيل: إنه محفوظ من التغيير والتبديل والتحريف^(٦)، ويعضده قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٧)، وهو الصحيح؛ إذ

(١) سورة المائدة: ٤٨.

(٢) باهر البرهان ١/٤٢٠-٤٢١.

(٣) سورة الحشر: ٢٣.

(٤) وهي قراءة ابن محيصن ومجاهد، ينظر: تفسير القرطبي ٦/٢١٠، ومختصر ابن خالويه: ٣٢، والدر المصون ٤/٢٨٩.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٤/٢٨٩.

(٦) المصدر السابق: ٤/٢٨٩.

(٧) سورة الحجر: ٩.

إن حفظ الله تعالى للقرآن هو في كل وقت وحين، ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم مؤتمن عليه في حياته.

والقراءة الأخرى المشهورة بكسر الميم الثانية^(١)، وقد اختلف فيها علماء العربية إلى أقوال:

الأول: أن "مهيمناً" اسم فاعل للفعل الرباعي (هيمن)، يقال: هَيَّمَنَ عليه، يُهَيِّمَنُ فهو مُهَيِّمَنٌ، وهو أصل بنفسه، ووزنه: مفعِل، رُوي عن الخليل وأبي عبيدة^(٢)، ونَصَّ عليه الفارسي^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو حيان^(٥)، وقَوَّاه السمين؛ إذ يقول: "له أبنية يمكن إلحاقه بها كمبيطر وإخوانه"^(٦).

ورده ابن فارس فقال: "الهاء والميم والنون ليس بشيء؛ فأما المهيمَن، وهو الشاهد فليس من هذا، وإنما هو من باب (أمن)، والهاء مبدلة عن الهمزة"^(٧).

الثاني: أن "مهيمناً" اسم فاعل من (آمن)، والأصل: أَمَّنَ، فهو مُؤَمَّنٌ بهمزتين، قلبت الهمزة الثانية ياء كراهة اجتماعهما، فصارت: مُؤَيِّمَنٌ، ثم أبدلت الهمزة الأولى هاء فأصبحت: مُهَيِّمَنٌ، وله نظائر: كهراق، وهراح،

(١) وهي قراءة الجمهور، ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٧٩/٢، وإعراب القراءات الشواذ لابن خالويه: ٤٤١/١، والدر المصون ٢٨٩/٤.

(٢) ينظر: التفسير الكبير: ١١/١٢، والدر المصون: ٢٨٧/٤.

(٣) ينظر: الحجة: ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: احرر الوجيز: ١٩٩/٢.

(٥) ينظر: البحر الحيط: ٤٩٨/٣.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٢٨٨/٤.

(٧) معجم مقاييس اللغة: ٦٣/٦ (همن).

وهيّاك في: أراق، وأراح، وإيّاك، ذكره غير واحد^(١)، وردّه أبو حيان^(٢)، وقال السمين: "وهذا ضعيف، أو فيه تكلف لا حاجة إليه ... وأيضاً فإن همزة (مُؤمِن) اسم فاعل من آمن، قاعدتها الحذف، فلا يُدعى فيها الإثبات وإبدالها هاء، هذا كما لا نظير له"^(٣).

الثالث: أن "مهيمناً" على زنة: مفعيل من آمن، والأصل: مؤمين، وفيه أبدلت الهمزة هاء، رُوي عن المبرد^(٤)، وابن قتيبة^(٥)، قال الزجاج: "مهيمن في معنى مُؤمِن، إلّا أن الهاء بدل من الهمزة، والأصل: مؤمناً عليه، كما قالوا: هرقت الماء، وأرقت الماء، وكما قالوا: إيّاك وهيّاك ... وهو على مذهب العربية حسن وموافق لبعض ما جاء في التفسير؛ لأنّ معناه مؤمن"^(٦).

وقال ابن الأنباري: "أصل "مهيمناً": (مؤمين) تصغير (مؤمن) فأبدل من الهمزة هاء... ونظائره كثيرة"^(٧).

وعلق السمين على قول ابن قتيبة فقال: "وقد سقط ابن قتيبة سقطه فاحشة، حيث زعم أن "مهيمناً" مُصَغَّر، وأنّ أصله: (مؤمين) تصغير (مؤمن)؛

(١) ينظر: الصحاح مادة: (أمن) ولسان العرب مادة: (همن) والتفسير الكبير ١٢/٣٧١.

(٢) البحر المحيط: ٣/٤٩٨.

(٣) الدر المصون: ٤/٢٨٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/١٨٠، والحرر الوجيز ٢/٢٠٠، وفتح القدير ٢/٤٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤/٢٨٨.

(٦) معاني القرآن: ٢/١٨٠.

(٧) البيان في إعراب غريب القرآن ١/٢٥١.

اسم فاعل، ثم قلبت همزته هاء كهراق، ويُعزى ذلك للمبرد أيضاً ... ولما بلغ أبا العباس ثعلباً هذا القول أنكره أشد إنكار، وأنحى على ابن قتيبة، وكتب إليه: أن اتق الله، فإنّ هذا كفر أو ما أشبه؛ لأنّ أسماء الله تعالى لا تُصَغَّر، وكذلك كل اسم معظّم شرعاً^(١).

وعليه أقول: الحق أنه لا يلزم من القول إنّه مشتق من (أمن) على وزن: مفعِل هذا الإنكار، والتعظيم والتشجيع على قائله؛ فإنّ لذلك نظائر كمسيطر، ومبيقر، ممّا جاءت الألفاظ فيه على لفظ المُصَغَّر، وإن لم يكن مُصَغَّراً حقيقة، قال العكبري: "الجمهور بكسر الميم على لفظ المُصَغَّر، وليس بِمُصَغَّرٍ على التحقيق، بل هو مثل: مُبَيِّقِر، ومسيطر، ومُجَمِّمِر"^(٢).

وأحب أن أوضح أنّ ما أورده النيسابوري من رأي هنا، تبين لي بعد التحقيق أنه رأي أبي علي الفارسي بنصّه وفصّه، وسأورد كلام أبي علي كاملاً كي يتضح لك ذلك، يقول: "وقالوا: إنه مفعِل من الأمان، مثل: مبيطر، وأبدلت من الفاء التي هي همزة الهاء، كما أبدلت منها في غير هذا الموضع. وروى اليزيدي أبو عبد الله عن أبي عبيدة قال: لا يوجد مثل هذا البناء إلا أربعة أشياء: مبيطر، ومصيطر، ومبيقر، ومهيمن.

(١) الدر المصون: ٢٨٨/٤.

(٢) إعراب القراءات الشاذة: ٤٤١/١.

قال أبو علي: وليست الياء للتصغير، إنما هي التي لحقت فَعَلَ وأحقيقته
بالأربعة، نحو: دحرج، وإن كان اللفظ قد وافق اللفظ^(١).

(١) الحجة: ٢٣٠/١.

المبحث الثاني

تصريف الأفعال

وفيه مطلب واحد: فَعِل

المطلب الأول: فعل

وقف النيسابوري ... قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(١)، فقال: "من وَقَرَّ يَقْرُ"^(٢) وقوراً ووقاراً، إذا سكن واطمأن. أي: كنَّ ذوات وقار فلا تَخَفْنَ بالخروج من البيوت، ويجوز من قَرَّ بالمكان يَقْرُ^(٣)(٤).

وكان أَقْرُنَ^(٥) فتركوا حرفاً من التضعيف، كما قالوا: ظَلَّتْ في ظَلَلَتْ، ثم نقلوا حركته إلى القاف، واستغنوا عن ألف الوصل فصار: قَرْنَ، وإن شئت قَرْنَ، كما قَرِي، ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾^(٦) بالكسر^(٧) والفتح^(٨).

(١) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٢) يَقْر: بكسر العين.

(٣) يَقْر: بكسر العين.

(٤) النصُّ ركيك العبارة، ويظهر لي أنَّ هناك تقديمًا وتأخيرًا في النص، والصحيح كالأبي: من وَقَرَّ يَقْر وُقُوراً وُوقَاراً، أي: كن ذوات وقار فلا تَخَفْنَ بالخروج من البيوت - كذا أورده في كتابه إيجاز البيان ١٢٧/٢، وانتهى نصُّه - ويجوز من قَرَّ بالمكان يَقْرُ، إذا سكن واطمأن.

(٥) خطأ في الضبط، والصحيح: (أَقْرُن).

(٦) سورة طه: ٩٧.

(٧) بالفتح في تفسير الطبري ٢٠٧/١٦: قراءة الأمصار، وفي البحر المحيط ٢٥٧/٦: قراءة الجمهور، وبالكسر: قراءة ابن يعمر، وابن مسعود، وقتادة، والأعمش، ينظر: مختصر ابن خالويه ٨٩، والبحر المحيط ٢٥٧/٦.

(٨) باهر البرهان: ١١٣٦/٢.

هذه المسألة تكلم فيها علماء العربية، وهي من المسائل العويصة عندهم، قال عنها السمين: "إنما يتهدى إليها من مَرَن في علم التصريف، وإلاّ ضاق بها ذرعاً"^(١)، وأستعين الله في بيانها ، فأقول:

ورد في "وَقَرْن" قراءتان سبعيتان: قرأ عاصم، ونافع، بفتح القاف: (قَرْن)، وقرأ الباقون بكسرهما: "قَرْن"^(٢)، وقراءة الكسر لا إشكال فيها، قال السمين: "ولا اعتراض على هذه القراءة؛ لحيثها على مشهور اللغة"^(٣)، وفي توجيهها أقوال:

الأول: أن "قَرْن" فعل أمر من القرار، من: قَرَّ بالمكان يقرُّ، بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(٤)، وهي اللغة الفصيحة فيه، ومنه يوم القَر ، وهو اليوم الذي يلي عيد النحر؛ لأنّ الناس يَقِرُّون في منازلهم بمعنى: أي: يسكنون ويقيمون^(٥)، والأصل فيه: (اقررن) بالكسر، فاتصلت نون النسوة بالفعل، وسكنت اللام، فحذفت الراء الأولى تخفيفاً؛ لاستثقال التضعيف، وألقت حركتها على القاف قبلها، فتحركت القاف بالكسر "قَرْن" فاستغني عن همزة الوصل؛ لتحرك القاف، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها.

(١) الدر المصون: ١٢٢/٩.

(٢) ينظر: علل القراءات ٢/ ٥٤٠ ، والحجة ٥/ ٤٧٥ ، والكشف ٢/ ١٩٨ ، والنشر ٢/ ٣٤٨.

(٣) الدر المصون: ١٢٢/٩.

(٤) ينظر: تفسير الطبري ٣/ ٢٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١٣ ، والحرر الوجيز ٤/ ٣٨٣ ، والبيان لابن الأنباري ٢/ ٢٢٣ ، والكشف ٢/ ١٩٨ ، والبيان للعكبري ٢/ ١٠٥٧ ، والبحر المحيط ٧/ ٢٢٣ ،

(٥) ينظر: لسان العرب: مادة (ق ر ر)، والصاح: مادة (ق ر ر).

يقول الفراء: "..... فلو قال قائل: وَقَرْنْ بكسر القاف، يريد: وأَقَرُّنْ، بكسر الراء، فيحول كسرة الراء إذا سقطت إلى القاف كان وجهها"^(١).

الثاني: أن "قَرْن" أمر من الوقار، فهو من وَقَرَّ يَقَرُّ، إذا سكن، وثبت، واستقر، وأصله: (أَوْقَرْن) حذفت منه الواو اتباعاً للمضارع، (يَوْقَرْن)؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم حذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها بتحريك القاف، فصار الفعل: (قَرْن) ونظيره: عَدَنَ وَزَنَ من وعد ووزن^(٢). قال العكبري: "من وَقَرَّ يَقَرُّ إذا ثبت، ومنه الوقار، والفاء محذوفة"^(٣).

الثالث: أن "قَرْن" الأصل فيها: (أَقَرْن)، فأبدل من العين الياء كراهة التضعيف، كما أبدلت في نحو: قيراط، ودينار، إذ الأصل فيهما: قِرَاطٌ ودِنَارٌ، ثم نقلت حركة الياء إلى القاف فصارت: (أَقِيرُنْ) ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وسقطت الهمزة لتحرك القاف فصار: "قَرْن"، ذكر هذا التوجيه غير واحد من النحويين^(٤)، يقول الفارسي: "قَرَّ في مكانه يَقَرُّ، فإذا أُمر من هذا قال: اقر، فيُبدل من العين الياء كراهية التضعيف، كما أُبدل من قيراط ودينار، فيصير لها حركة الحرف المبدل منه، ثم تلقى الحركة على

(١) معاني القرآن: ٣٤٢/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢، وتفسير الطبري ٣/٢٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٢٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٣/٣، والكشف ١٩٧/٢.

(٣) التبيان: ١٠٥٦/٢.

(٤) ينظر: حجة القراءات ٥٧٧، والحرر الوجيز ٣٨٣/٤، والكشف ١٩٨/٢، والبحر المحيط ٢٢٣/٧، وروح المعاني ٦/٢٢.

الفاء، فتسقط همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فتقول: (قَرْن)، لأنَّ حركة الراء كانت كسرة في يَقْرُ، ألا ترى أنَّ القاف متحركة بها؟" (١).

والنيسابوري يرجح التوجيهين الأولين، دلَّ على ذلك اقتصاره عليهما، وعدم إيراده قول أبي علي رغم اعتماده الكبير على كتابه: (الحجة)، وهو الصحيح؛ وذلك لما يُلاحظ في التوجيه الثالث من البعد والتكلف، قال الألويسي عنه: "وهذا غاية في التمثل" (٢). والتوجيهان الأولان قال الأزهري عنهما إجماعاً: "قول الخذاق من النحويين" (٣).

القراءة الثانية: وهي قراءة عاصم ونافع بفتح القاف "قَرْن"، وهي مشكلة عند النحويين؛ لذا طعن بها بعضهم، قال النحاس: "فأما "قَرْن" فقد تكلم فيه جماعة من أهل العربية، فزعم أبو حاتم أنَّه لا مذهب له في كلام العرب، وزعم أبو عبيد أنَّ أشياخه كانوا ينكرونه من كلام العرب" (٤)، وقال الجاشعي: "فأما من قرأ: "قَرْن" فهي قراءة فيها نظر" (٥)، وقال أيضاً: "وأما

(١) الحجة ٥/٤٧٥.

(٢) روح المعاني ٢٢/٦.

(٣) علل القراءات ٢/٥٤١.

(٤) إعراب القرآن ٣/٣١٣.

(٥) النكت في القرآن ٢/٤٩٢.

الفتح فبعيد^(١) وقال ابن مالك: "فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز"^(٢).

وهذه الأقوال لا تُسلم لهم، فهي قراءة سبعية ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما أنّها لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القديمة الفصيحة، أوردها الكسائي^(٣)، وأثبتها جمع من اللغويين^(٤)، قال أبو عبيدة: "ومن فتح القاف فإن مجازها من: (قَرَّتْ تَقَرَّ) وقد تفعل العرب ذلك، وقال الشاعر:

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِيَّاهُ شَوْسُ^(٥)

أراد: أحسنن"^(٦).

وقال أبو حيان: "لغة حكاها البغداديون، فلا وجه لانكارها"^(٧)، وعليه فإنّ المثبت مُقدّم على النافي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولذا فقد وجهها علماء العربية على الآتي:

(١) المصدر السابق ٤٩٢/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤٠٥/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٣/٣.

(٤) ينظر: معاني الفراء ٣٤٢/٢، والحجة للفارسي ٤٧٥/٥، وتفسير القرطبي ١٧٨/١٤، والخمرر الوجيز ٣٨٣/٤، والكشف ١٩٩/٢، والمساعد لابن عقيل ١٩٨/٤، والبيان للعكري ١٠٥٧/٢.

(٥) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه: ٦٩، وينظر: اختسب ١٥٠/١، ولسان العرب مادة: (حس)

(٦) مجاز القرآن ١٣٧/٢.

(٧) الارتشاف ٢٤٨/١.

الأول: أن "قَرَنَ" فعل أمر من القرار، يُقال: قَرَرْتُ بالمكان أَقَرُّ، جاءت على (فَعَلَ يَفْعُل)؛ وهي لغة حكاها غير واحدٍ كما سبق بيانه، فلا وجه لإنكارها، والأصل: (اقرَرَن)، نُقلت فتحة الراء بعد حذفها إلى القاف، فلما فُتحت القاف، استغني عن همزة الوصل؛ لأنها إنما أتت بها للنطق بالساكن، وحذفت الراء تخفيفاً وذلك لتكررها مع نظيرها، وتكررها في نفسها لأنها حرف تكرير، ونظير هذا الحذف قولهم: ظَلْتُ، وَمَسْتُ، والأصل: ظَلَلْتُ وَمَسِسْتُ^(١).

قال الفراء: "وقرأ عاصم، وأهل المدينة (وقَرَن) بالفتح.... أرادوا: واقرَرَن في بيوتكن، فحذفوا الراء الأولى، فحولت فتحها في القاف؛ كما قالوا: هل أَحَسْتُ صاحبك؟ وكما قال: ﴿فَظَلَّيْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾"^(٢) يريد: فظللتم"^(٣).

الثاني: أنه أمر من قررت به عيناً أَقَرُّ به، والمعنى: واقرَرَن به عيناً في بيوتكن، إلا أن هذا المعنى بعيد؛ لأنَّ الأمر جاء بالقرار في البيوت، وترك

(١) ينظر: علل القراءات ٥٤٠/٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢٥/٤، وحجة القراءات ٥٧٧، والنكت في القرآن ٤٩٢/٢، والبيان لابن الأنباري ٢٢٣/٢، والكشف ١٩٨/٢، والدر المصون ١٢١/٩.

(٢) سورة الواقعة: ٦٥.

(٣) معاني القرآن ٣٤٢/٢.

التبرج، وليس بأن تقر أعينهن^(١)، والمختار هو القول الأول، وهو ما اقتصر عليه النيسابوري في توجيهه للآية الكريمة.

(١) ينظر: إعراب القرآن ٣/٣١٤، والكشف ٢/١٩٨،
— ٩٧٠ —

المبحث الثالث

تصريفات عامة

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اشتقاق لفظ الجلالة "الله".

المطلب الثاني: وزن "طاغوت".

المطلب الثالث: قلب الواو ياء "ضيرى".

المطلب الرابع: قلب الواو ياء "لينة".

المطلب الخامس: "التوراة".

المطلب السادس: الإدغام.

المطلب الأول: لفظ الجلالة بين الارتجال والاشتقاق

يقول النيسابوري: "والله: اسمه جلّ وعزّ وحده، وليس بمشتقٍ من شيء"^(١).

اختلف علماء العربية في اشتقاق لفظ الجلالة على قولين:

الأول: أنه علم مرتجل، وليس مشتقاً من شيء، نصّ على ذلك غير واحد، كالمازني^(٢)، والسهيلي^(٣)، والرازي^(٤)، وأبي حيان^(٥)، والفيروزأبادي^(٦)، وحكى عن الخليل وسيبويه^(٧)، وهو قول أكثر الأصوليين والفقهاء^(٨).

قال أبو حيان: "الله علم لا يطلق إلا على المعبود بحق، مرتجل غير مشتق عند الأكثرين"^(٩).

(١) باهر البرهان: ٥/١.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٥٦، واشتقاق أسماء الله: ٢٩.

(٣) ينظر: نتائج الفكر: ٥١-٥٢.

(٤) ينظر: التفسير الكبير: ١/١٣١.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ١/١٢٤.

(٦) ينظر: القاموس المحيط، مادة (أله).

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/١٠٣، والتفسير الكبير ١/١٣٢، والحرر الوجيز ١/٦٣، وشرح

المفصل ٣/١

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/١٠٣، والتفسير الكبير ١/١٣٢.

(٩) ينظر: البحر المحيط ١/١٢٤.

وقال الفيرزأبادي: " ومنه لفظ الجلالة .. وأصحها أنه علم غير مشتق" ^(١).

واستدل القائلون بالارتجال بحجج كثيرة، ^(٢) منها:

١ - أنه متقدم على كل لفظ وعبرة، ويشهد لصحة ذلك قوله

تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ^(٣)، وهذا نصٌّ في عدم المسمى،

وتنبية على عدم المادة المأخوذ منها الاسم.

٢ - أنه يُوصف ولا يُوصف به.

الثاني: أنه اسم مشتق، ذكره سيبويه، والنحاس، وابن عصفور ^(٤)،

والزمخشري ^(٥)، والعكبري ^(٦)، على خلاف بينهم في أصل الاشتقاق، فهو إما

من (الوَلَه)؛ وهو ذهاب العقل، أو من (لاه) إذا ارتفع، أو من (أله في

الشيء) إذا تحيّر ولم يهتد إليه، أو من (أله الفصيل) إذا ولع بأمه ^(٧)، قال

الفيروزأبادي: "اختلف فيه على عشرين قولاً، ذكرتها في المبسوط" ^(٨).

(١) القاموس المحيط: مادة: (أله) ١٦٣/٢.

(٢) ينظر: التفسير الكبير ١/١٣٢، ونتائج الفكر، ٥١-٥٢، وروح المعاني ١/٥٧.

(٣) سورة مريم: ٦٥.

(٤) ينظر: المتع في التصريف ٢/١٦٩.

(٥) ينظر: الكشف ١/١٠٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٤.

(٧) ينظر: التفسير الكبير، للرازي ١/١٣٢.

(٨) القاموس المحيط مادة: (أله).

قال سيبويه: "وكانَّ الاسم - والله أعلم - إله، فلمَّا أُدخل فيه الألف واللام؛ حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا ممَّا يقويه أن يكون بمثلة ما هو من نفس الحرف" ^(١).

وقال النحاس: "الألف في الله عز وجل، على قول من قال: الأصل: لاه" ^(٢).

والذي يترجح في المسألة هو ما ارتآه النيسابوري من أنه مرتجل غير منقول؛ إذ إنَّ الارتجال أصل، والاشتقاق فرع، فلا يذهب إليه إلا بدليل قطعي، كما أن الأقوال في الأصل المشتق منه كثيرة، أوصلها بعضهم إلى ثلاثين قولاً ^(٣)، وبعضها متعارض، وإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى من بعض ^(٤)، ولفظ الجلالة أعرف المعارف، حكى الإجماع عليه غير واحد ^(٥)، وهو متقدم على كل لفظ وعبرة، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ^(٦).

(١) الكتاب ١٩٥/٢.

(٢) إعراب القرآن ١٦٧/١.

(٣) ينظر: القاموس المحيط مادة: (أله).

(٤) ينظر: نتائج الفكر ٥٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٥٣.

(٦) سورة مريم: ٦٥.

المطلب الثاني: وزن «طاغوت»

وعند قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ أَتَاهُمُ الطَّاغُوتُ﴾^(١)، قال النيسابوري: "الطاغوت: الشيطان، وكل ماردٍ من إنسٍ وجان. وهو فعلوت من الطغيان. وقيل^(٢): بل فعلوت على هذا الوجه، وهو أن لام طَغَيْتٍ قُلبت إلى موضع العين، فصارت: طَغَيْتٍ، فانقلبت ألفاً لحركتها وانفتاح ما قبلها، فصار وزنها الآن بعد القلب: فلعت" ^(٣).

الطاغوت يقع على الواحد والجمع^(٤)، والمراد به هنا: الجمع، لأنّه خبر المبتدأ "أولياؤهم"، والخبر يكون على وفق المبتدأ^(٥)، وقد قُرئت: "الطواغيت"^(٦) على الجمع.

وقد اختلف في وزنها على قولين:

الأول: أن أصلها: (طاغُوْ)، وأبدلت من الواو الثانية تاء،

فصارت: طاغوت، وعليه فتأوّه أصلية، ووزنها: فاعول^(١).

(١) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٢) هذه زيادة من الحقيقة، ذكرت أنّه يقتضيها السياق، وليس الأمر كما فهمت، والصواب عدم ذكرها، إذ إن النيسابوري لم يذكر سوى رأي واحد فيها، فالكلمة في الأصل وزنها: (فعلوت)، وبعد القلب صارت (فلعت) على ما سيتضح من خلال مناقشتنا لرأيه.

(٣) باهر البرهان: ٢٥٠/١.

(٤) ينظر: الختسب ٢٢٣/١، ومفردات ألفاظ القرآن: ٥٢١، ولسان العرب: مادة (طغى).

(٥) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن ١٥٣/١.

(٦) وهي قراءة الحسن. ينظر: الختسب ٢٢٣/١، ومختصر ابن خالويه: ١٦، والبحر المحيط ٢٩٤/٢.

ورُدَّ: بأنّ الواو قد تُبدل تاء كما في تُجاه وتُخمة، وتُرات وتُكّاة، وأمّا العكس بقلب الواو التي هي لام تاء فغير صحيح، ولذا قال السمين: "وهذا ليس بشيء"^(٢).

الثاني: أن وزن طاغوت: (فلعوت)، واختلف فيها، أهي من ذوات الواو، أو من ذوات الياء؟ على قولين:

الأول: أن اشتقاقه من (طَغِي)، وتاؤه زائدة، فأصله : طَغِيوت، ووزنه: فعلوت، ثم قدمت الياء قبل الغين، فصار: طِغْيوت، ووزنه: فلعتوت، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: طاغوت^(٣).

الثاني: أن اشتقاقه من (طَغَوَ)، وتاؤه زائدة، ولامه واو^(٤)، وهذه اللغة - لغة الواو - حكاها الفارسي^(٥)، وقال ابن جني: "روينا عن قطرب وغيره فيها الواو، طَغَا يَطْغُو طُغْوًا. وقد يجوز على هذا أن يكون أصله: طَغَوُوت... ثم إن اللام قدمت إلى موضع العين، فصارت بعد القلب

(١) ينظر: البيان لابن الأنباري ١/١٥٤، والبحر المحيط ٢/٢٨٢، والدر المصون ٢/٥٤٨.

(٢) الدر المصون ٢/٥٤٨.

(٣) ينظر: اختسب ١/٢٢٣، ومفردات ألفاظ القرآن: ٥٢١، والبيان لابن الأنباري ١/١٥٣-١٥٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٢٦٨، والبحر المحيط ٢/٢٨١، والدر المصون ٢/٥٤٨، ولسان العرب مادة: (طغى).

(٤) ينظر: اختسب ١/٢٢٣، ومفردات ألفاظ القرآن: ٥٢١، والبيان لابن الأنباري ١/١٥٣-١٥٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٢٦٨، والبحر المحيط ٢/٢٨١، ولسان العرب مادة: (طغى)، والدر المصون ٢/٥٤٨.

(٥) ينظر: التكملة: ٢٦٩.

طوغوت، فلما تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، قلبت في اللفظ ألفاً؛ فصارت: طاغوت ووزنها الآن بعد القلب فَلَعُوت" ^(١).

والذي يترجح عندي هو رأي النيسابوري من أن وزنها بعد القلب: فلعوت، ولامها ياء لا واو، والذي يُقَوَّى كون اللام ياء؛ ورود التثنية بها في قوله تعالى: ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ ^(٢)، ولذا قال ابن جني: "هذا أقوى اللغة فيها؛ لأن التثنية ورد به" ^(٣).

المطلب الثالث: ضيزى

وقف النيسابوري عند قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمْتُ ضِيزَى﴾ ^(٤) فقال: "جائرة، وبالمهمز: ظالمة.... ووزن "ضيزى": فُعْلَى؛ لأنه ليس في النعوت فعلى، إلا أنه كسر الضاد للياء، ومثله: (حيكى) مشية فيها تفكك و تبختر، و(الكيسى) و(الضيقى) في (الكوسى) و(الضوقى)، تأنيث الأكيس والأضيق، ولهذا قالوا: (بيض) و(عين) وكان ينبغي: (بوض) مثل: (أحمر) و(حمر) ^(٥).
ورد في "ضيزى" قراءتان: قرأ ابن كثير: "ضِيزَى" مهموزة، وقرأ الباقر "ضِيزَى" بدون همز ^(٦)، والقراءتان معناهما واحد، جائرة، أو ظالمة ^(١)، وقراءة الجمهور اختلف فيها على أقوال:

(١) المختص ٢٢٣/١.

(٢) سورة البقرة: ١٥.

(٣) المختص ٢٢٣/١.

(٤) سورة النجم: ٢٢.

(٥) باهر البرهان: ١٣٩٧/٣-١٣٩٨.

(٦) ينظر: علل القراءات ٦٥٣/٢، وحجة القراءات: ٦٨٥، والحجة للفراسي ٢٣٢/٦، والكشف

٢٩٥/٢.

الأول: أن الأصل في "ضيّزى" : ضُيِزى بضم الضاد، وهي صفة على وزن: (فُعْلَى)، فتُثقلت الضمة مع الياء، فكسرت الضاد؛ لأنّ الياء أخت الكسرة، ومثله: حِكِي، وبيّض، وعين.

قال الفراء: " وضيّزى: فُعْلَى، وإن رأيت أولها مكسوراً هي مثل قولهم: بيّض، وعين، كان أولها مضموماً فكرهوا أن يترك على ضمته، فيُقال: بوض، وَعُون" (٢).

وحكى الزجاجي الإجماع على ذلك، فقال: " وأجمع النحويون أن أصل "ضيّزى": ضوزى، وحجتهم أنّها نقلت من (فُعْلَى) إلى (فُعْلَى)، أي: من ضوزى إلى "ضيّزى"؛ لتسلم الياء" (٣).

وإنّما لم تكن "ضيّزى" على (فُعْلَى) بالكسر؛ لأنّه: ليس في النعوت (فُعْلَى)، كما قرره غير واحد من علماء العربية (٤).

قال سيبويه: "وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام، فإنها بمنزلة فُعْلٍ منها؛ يعني: بيّض، وذلك قولهم: امرأة حِكِي. ويدلك على أنّها فُعْلَى؛ أنّه لا يكون فُعْلَى صيغة، ومثّل ذلك: ﴿قَسَمَةُ ضِيْرَى﴾" (٥).

(١) ينظر: علل القراءات: ٦٥٣/٢، والدر المصون ٩٦/١٠.

(٢) معاني القرآن ٩٨/٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ٧٣/٥.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٩/٣، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٤٢٨، ومعاني القرآن للزجاج ٧٣/٥، والحجة لأبي علي ٢٣٢/٦، وليس في كلام العرب ٢٥٦، وشرح المفصل ٩٧/١٠.

(٥) الكتاب: ٣٦٤/٤.

وقال الأزهري: "ليس في كلام العرب صفة على (فعلَى)، إنما الصفات
تجيء على (فَعَلَى) نحو: سَكَّرَى وَغَضَبَى، وعلى (فُعَلَى) نحو: حُبَلَى
وَفُضِّلَى" (١).

الثاني: أن "ضيّزى" صفة على (فَعَلَى)، وقد ورد السماع بذلك،
حكى ثعلب (مشية حِكَى)، و(رجلٌ كَيْصَى)، وحكى غيره: (امرأة عزهى)
و(امرأة سَعَلَى) (٢) وإليه أشار ابن مالك في الكافية:

فإن يكن عيناً لـ (فُعَلَى) وصفاً فذاك بالوجهين عنهم يُنفَى

قال: "فإن يكن الياء المضموم ما قبله عيناً لـ (فُعَلَى) وصفاً، جاز
تبديل الضمة كسرة، وتصحيح الياء وإبقاء الضمة وإبدال الياء واواً
، كقولهم في أنثى (الأكيس)، و(الأضيّق): (الكيسى)، و(الضّيقى)،
و(الكوسى)، و (الضّوقى)" (٣).

وهذا الرأي لا يُسلّم لهم؛ إذ يمكن إرجاعه للأول في نحو: (حِكَى)
و(كَيْصَى).

قال السمين: "وهذا لا يُنْقَضُ؛ لأنّ سيويوه حكى: حِكَى وكَيْصَى،
كقوله في "ضيّزى" لتَصَحَّ الياء" (٤)، وأيضاً فإنّ ما رواه ثعلب إنما هو

(١) علل القراءات ٦٥٣/٢.

(٢) ينظر: الحجة لأبي علي ٢٣٤/٦، والدر المصون ٩٥/١٠.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣٨٥/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٩٥/١٠-٩٦.

بالتنوين، فلا يكون مُخالفاً للقول بأنه ليس في كلامهم (فعلى) وصفاً، قال
الفارسي: "الذي حكاه أحمد بن يحيى بالتنوين فليس هو مما قاله سيبويه"^(١).

وأما في نحو: عزَّهَى، وسَعَلَى، فالسما ع فيهما على فعلاة ليس إلا،
قال الثماني: "فأما قراءة من قرأ: ﴿تِلْكَ إِذَا قَسَمْتُ ضِيْرَى﴾، بغير همز، فهي
فُعَلَى، وأصلها: ضِيْرَى، وإنما كسروا أولها، وأقروا الياء؛ لأنهم آمنوا اللبس
من حيث لم يوجد في كلام العرب فَعَلَى صفة، وإنما تجيء الصفة على: فعلاة،
نحو: امرأة سَعَلَا للكثيرة الصَّخَب، ورجل عزَّهَآة، للذي لا يحب اللهو مع
النساء"^(٢).

الثالث: أن تكون مصدراً، يقال: ضاز يَضِيزُ ضِيْرَى، كَذَكَرَ يَذْكُرُ
ذِكْرَى، ويُحتمل أن تكون من ضَاَزَة بالهمزة كقراءة ابن كثير، إلا أنه خُفِّفَ
هَمْزُهَا، فهو مصدر وصف به، وليس وصفاً أصلياً، ويؤيد ذلك قراءة من
قرأ: "'ضِيْرَى" بفتح وسكون كدَعَوَى^(٣).

والصحيح القول الأول أنها صفة على (فُعَلَى)، وهو ما أشار إليه
النيسابوري، وذلك لأننا لو حملناه على ظاهر اللفظ (فُعَلَى) لوجب الخروج
عن أبنية كلام العرب، لأنهم وكما قرروا ليس فعلى من أبنية الصفات، وإنما

(١) الحجة: ٢٣٤/٦.

(٢) شرح التصريف: ٥٣٥.

(٣) وهي قراءة زيد، ينظر: البحر المحيط ١٦٠/٨، والدر المصون ٩٧/١٠.

فُعلَى بالضم من أُنبيتها^(١)، كما أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل فهو إما أن يؤول أو يكون على حذف المضاف.

المطلب الرابع: "لينة"

وعند قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٢)، قال النيسابوري: "وقيل: إنها العجوة ... وقيل: إنها الفسيل للينة. وقال الأخفش: هي من اللون لا من اللين، فكان أصلها: لَوْنَةٌ، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وهذا قول صحيح عجيب، متناول لجميع أنواع النخل مأخوذ لفظه من معناه"^(٣).

اختلف العلماء في عين "لينة" على قولين:

الأول: أن عينها (ياء) فهي من لان يلين لينا، وجمع (لَيْن) (لَيْن) فهو من باب اسم الجنس كتمرّة وتَمَر، وقد يُكسّر على لِيَان، ومنه قول امرئ القيس:

وسالفة كسحوقِ اللَّيَا نِ أَضْرَمَ فِيهَا الْغَوِيُّ السُّعْرُ^(٤)

(١) ينظر: البيان ٢/٣٣٢

(٢) سورة الحشر: ٥.

(٣) باهر البرهان ٣/١٤٨٥-١٤٨٦.

(٤) ديوانه ٩١.

ورُدَّ بأن تكسير ليان شاذ؛ لأنَّ تكسير ما يفرق بتاء التانيث شاذ
كِرْطَبَة ورُطَب وأرْطاب^(١).

الثاني: أن عينها (واو) فهي من اللون، وجمعها ألوان، وقلبت الواو
ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، نص على ذلك غير واحد من النحويين^(٢)،
قال الأخفش: "هي من "اللّون" في الجماعة، وواحدته: "لينة" وهو ضرب من
النخل، ولكن لما انكسر ما قبلها انقلبت إلى ياء"^(٣).

قال الخليل: "كل واو إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياء... قال الله جلّ
اسمه: "ما قطعتم من لينة" وإنما هو من لون"^(٤).

وهذا القول هو الراجح في المسألة؛ إذ كل واو ساكنة إذا كُسِرَ ما
قبلها، فإنَّ المطرد فيها قلبها ياء قال ابن عصفور: "فإن كان الاسم على فِعْلٍ
من الواو، بكسر الفاء وإسكان العين؛ قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها"^(٥).

(١) ينظر: تفسير الطبري ٣٤/٢٨، والبحر المحيط ٢٤٠/٨، والدر المصون ٢٨١/١٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٤٤/٥، ومعاني القرآن للنحاس ٣٩١/٤.

(٣) معاني القرآن ٧٠٦/٢.

(٤) الجمل في النحو ٣٠٨/١.

(٥) الممتع ٤٧٣/٢.

المطلب الخامس: وزن «التوراة»

قال النيسابوري: "التوراة: فَوْعَلَةٌ من وَرِي الزند، فيكون: (وَوْرِيَّة) فانقلبت الواو تاء، وقُلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها"^(١).

التوراة هي الكتاب المنزل من الله عزّ وجلّ إلى نبيه موسى عليه السلام، وقد اختلف فيها، هل يدخلها الاشتقاق والتصريف أو لا يدخلها؟، على قولين:

الأول: لا يدخلها؛ لكونها اسماً أعجمياً غير عربي، قال الزمخشري: "وَتُكَلِّفُ اشتقاقُهُما من الوري والنجل"^(٢)... إنما يثبت بعد كونهما عربيين"^(٣)، ووافقه أبو حيان فقال: "وكلامه صحيح"^(٤).

الثاني: وهو قول الجمهور: أنّه يدخلها الاشتقاق، فهي مشتقة من وَرِي الزند، إذا قدح فظهر منه نار، ولذا سميت بالتوراة؛ لأنه يُخرج بها من الضلال إلى الهدى، وذهب المؤرج السدوسي: أنّها مشتقة من (ورّى) يقال: ورّيت في كلامي من التورية، وهي التعريض، وسميت التوراة بذلك لأنّ أكثرها تلويحات ومعاريض^(٥).

وللعلماء في وزنها ثلاثة أقوال:

(١) باهر البرهان: ٢٧٤/١.

(٢) يقصد بهما التوراة والإنجيل.

(٣) الكشف: ٣٦٤/١.

(٤) البحر المحيط ٣٨٧/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣٧١/٢ والدر المصون ١٦-١٧.

الأول: أنها (تَفَعَّلَتْ) بفتح العين، وأصلها: (تَوَرَّيَتْ)، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، وهو مذهب الكوفيين^(١)، ورُدَّ بأنَّ هذا البناء قليل^(٢)، وقال السمين: "لا حاجة إليه، وهو أيضاً دعوى لا دليل عليها"^(٣).

الثاني: وهو مذهب الكوفيين أيضاً^(٤)، أن وزنها (تَفَعَّلَتْ) بكسر العين، وأصلها: تَوَرَّيَتْ، ثم نُقلت حركة الياء إلى ما قبلها، ثم قلبت الياء ألفاً على لغة طيء الذين يقولون في جارية: جارة، وفي ناصية: ناصاه، وقد ضَعَّفَ غير واحد من النحويين هذا القول^(٥)، قال الفارسي: "ولا يقربُ حَمَلُها أيضاً على تَفَعَّلَتْ؛ لأنَّه لا يخلو من أن تجعلها اسماً نحو: تورية، أو مصدرًا نحو: توصية، فأما باب تودية فقليل، كما أنَّ تَفَعَّلَتْ كذلك، وباب توصية فيه اتساعٌ وحملٌ على لغة لم نعلم منها شيئاً في التثنية"^(٦).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤، والنكت في القرآن ١/١٨١، والدر المصون ٣/١٩، وشرح الشافية للرضي ٣/٨٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤، والحجة ٣/١٣، وشرح الشافية للرضي ٣/٨٢.

(٣) الدر المصون ٣/١٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٤، والنكت في القرآن ١/١٨١، والبيان لابن الأنباري ١/١٧١، والدر المصون ٣/١٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٥، والنكت في القرآن ١/١٨١، والبيان لابن الأنباري ١/١٧١، وشرح الشافية للرضي ٣/٨٢.

(٦) الحجة ٣/١٤.

الثالث: وهو قول البصريين^(١) وينسب إلى الخليل^(٢) وسيبويه^(٣)، وأكّده غير واحد^(٤)، أنّ وزنها: فَوَعَلَة من وَرَى الزَّند، وأصله وَوَرِيَة، فأبدلت الواو الأولى تاء، وقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال ابن جني: "توراة عندنا: فَوَعَلَة من وَرَى الزند، وأصلها: وَوَرِيَة، فأبدلت الواو الأولى تاء... وحملها على فوعل أوجه؛ لكثرة فوعل في الكلام وقلة تَفَعَّل"^(٥).

والنيسابوري وافق رأيه قول البصريين، وهو أوجه وأسلم لوجهين:

الأول: لأنّ فَوَعَلَة أكثر من تَفَعَلَة، فحمله على الأكثر أولى من الحمل على خلافه.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٥، والنكت للمجاشعي ١/١٨١، والبيان لابن

الأنباري ١/١٧١، وشرح الشافية للرضي ٣/٨١، والدر المصون ٣/١٧.

(٢) ينظر: الحجة لأبي علي ٣/١٣.

(٣) لم أجده في كتابه، وينظر: الدر المصون ٣/١٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٧٥، والنكت للمجاشعي ١/١٨١، والبيان لابن الأنباري ١/١٧١،

وشرح الشافية للرضي ٣/٨١، والدر المصون ٣/١٧.

(٥) سر الصناعة ١/٢٤٦.

الثاني: أن زيادة الواو ثانية في الأسماء أكثر من زيادة التاء أولاً، فكان حملة على الأكثر أولى^(١).

المطلب السادس: الإدغام

وعند قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى﴾^(٢)

قال النيسابوري: "يُقَال: اهْتَدَى يَهْتَدِي، وَهَدَى يَهْدِي، وَهَدَى يَهْدِي، أَمَّا فَتَح الْيَاءِ وَالْهَاءِ فِي يَهْدِي، فَلِأَنَّهُ لَمَّا أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الدَّالِ، أُلْقِيَتْ حَرَكَةُ التَّاءِ عَلَى الْهَاءِ، كَمَا قَالُوا: (عُدَّ وَفَرَّ) وَأَصْلُهُمَا: اْعُدُّ وَافِرِّرْ، فَلَمَّا أُدْغِمَ الْمُثَلَانِ؛ قُلِبَتْ ضِمَّةُ الدَّالِ إِلَى الْعَيْنِ، وَكُسِرَ الرَّاءُ إِلَى الْفَاءِ، وَحُذِفَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةِ الْحَرْفَيْنِ، كَمَا أُنْشِدَ الْفَرَاءُ:

وَأَنَّهُمُ الْوَلَاةُ وَإِنْ مِنْهُمْ رَسُولُ الرَّحْمَةِ الْهَادِي الْمَهْدِي^(٣)

وَأَمَّا فَتَح الْيَاءِ وَكُسِرَ الْهَاءُ، فَلِأَنَّهُ لَمَّا أُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الدَّالِ، اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَكُسِرَتِ الْهَاءُ عَلَى الْأَصْلِ فِي حَرَكَةِ السَّاكِنِ، وَأَمَّا كُسْرُهُمَا فَلِاسْتِتْبَاعِ الْأَخِيرَةِ الْأُولَى فِي الْكُسْرَةِ"^(٤).

(١) ينظر: البيان لابن الأنباري ١/١٧١.

(٢) سورة يونس: ٣٥.

(٣) البيت لم أعثر على قائله.

(٤) باهر البرهان: ١/٦٣٧-٦٣٨.

ورد في "يَهْدِي" قراءات مختلفة^(١)، وقف النيسابوري على ثلاث قراءات منها، وهي:

الأولى: فتح الياء والهاء وتشديد الدال: "يَهْدِي" وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر^(٢)، والأصل فيها: (يَهْتَدِي)، فأدغمت التاء في الدال، وأُلقيت فتحتها على الهاء، وهذا التوجيه الذي أورده النيسابوري هو قول أبي علي الفارسي بتمامه؛ إذ قال: "... فمن قال: "يَهْدِي" ألقى حركة الحرف المدغم وهي الفتحة على الهاء، كما ألقاها على ما قبل المدغم في (مُعِدِّ)، و(مُمِدِّ)، وفي (عُدِّ)، و(فَرِّ)، و(عَضِّ)، ألا ترى أن الفاءات متحركة بحركة العينات، وكذلك: "يَهْدِي" ؛ لأنها في كلمة كما أن (مُمِدِّ) ونحوه في كلمة"^(٣).

وهذا توجيه عامة النحويين لهذه القراءة^(٤).

الثانية: فتح الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال: "يَهْدِي" وهي قراءة حفص عن عاصم^(٥)، فالأصل فيها: (يَهْتَدِي) فُلِبَت التاء دالاً، وأدغمت الدال في الدال، ولما أريد الإدغام سكنت الدال الأولى، وكانت الهاء ساكنة، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين على الأصل، وهذا التوجيه نص عليه غير

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٨/٣، وإعراب القرآن ٢/٢٥٣-٢٥٤، والحجة لأبي علي ٤/٢٧٦، وحجة القراءات ٣٣١-٣٣٢، والكشف ١/٥١٨، والدر المصون ٦/١٩٩.

(٢) ينظر: الحجة ٤/٢٧٦، وحجة القراءات ٣٣١، والكشف ١/٥١٨.

(٣) الحجة لأبي علي: ٤/٢٧٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٩/٣، وإعراب القرآن ٢/٢٥٣-٢٥٤، وحجة القراءات ٣٣١-٣٣٢، والكشف ١/٥١٨، والدر المصون ٦/١٩٩.

(٥) ينظر: الحجة ٤/٢٧٦، وحجة القراءات ٣٣١، والكشف ١/٥١٨.

واحد كالججاج^(١) والفارسي^(٢) وابن زنجلة^(٣) وابن
الأنباري^(٤) ومكي^(٥) والسمين^(٦).

قال النحاس: ".... والقراءة الثالثة هي المعروفة عن عاصم، أدغمت
الباء^(٧) في الدال وكسرت الهاء لالتقاء الساكنين"^(٨).

الثالثة: بكسر الياء، والهاء، وتشديد الدال: "يَهْدِي"، وهي قراءة أبي
بكر عن عاصم^(٩)، فالأصل فيها: (يَهْتَدِي)، فأدغم التاء في الدال، فالتقى
ساكنان: الهاء، والحرف الأول المشدد، فكُسِرَت الهاء لالتقاء الساكنين،
وكسرت الياء تبعاً لكسرة الهاء، وهذا التوجيه سار عليه معظم
النحويين^(١٠)، إلا أن سيويه حكى عن بني تميم عدم جواز ذلك، فقال: "وبنو
تميم لا يكسرونه في الياء إذ قالوا: يَفْعَلُ"^(١١) وناقش الفارسي عدم جواز
كسر الياء التي للمضارعة فقال: "لم تكسر في "يَجَلْ؛ لأن من يقول: نَعْلَمُ لا
يقول: يَعْلَمُ، ولكن كُسِرَت الياء من يَجَلْ لتتقلب الواو ياء، فكذلك

(١) ينظر: معاني القرآن ١٩/٣.

(٢) ينظر: الحجة ٢٧٧/٤.

(٣) ينظر: حجة القراءات: ٣٣٢.

(٤) ينظر: البيان ٣٥٠/١.

(٥) ينظر: الكشف ٥١٨/١.

(٦) ينظر: الدر المصون ١٩٩/٦.

(٧) هكذا وردت، وهو خطأ طباعي والصحيح: التاء.

(٨) إعراب القرآن: ٢٥٤/٢.

(٩) ينظر: الحجة ٢٧٥/٤، وحجة القراءات: ٣٣٢، والكشف ٥١٨/١.

(١٠) ينظر: الحجة ٢٧٩/٤، وحجة القراءات: ٣٣٢، والبيان لابن

الأنباري: ٣٥٠/١، والكشف ٥١٨/١، والدر المصون ١٩٩/٦.

(١١) الكتاب: ١١٣/٤.

كُسرت في قوله: " يهدي " للاتباع، لا من حيث كُسِر: أنت تهتدي، وأنت تعلم، كما كُسرت في يَجَل؛ لتقلب الواو إلى ياء"^(١).

وقال الزجاج عن قراءة عاصم: "وهي رديئة لثقل الكسر في الياء"^(٢)، وهو محجوجٌ بكسرها في كلام العرب، قال ابن الأنباري: "وهو كثير في كلامهم"^(٣)، كما أنّها قراءة متواترة يجب قبولها، قال السمين: " وهذا فيه غرضٌ من قراءة أبي بكر، لكنّه قد تواتر قراءةٌ فهو مقبول "^(٤).

(١) الحجة: ٢٧٩/٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ١٩/٣.

(٣) البيان: ٣٥٠/١.

(٤) الدر المصون: ١٩٩/٦.

الخاتمة

وبعد: فيطيب لي في ختام هذا البحث أن أُشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها وهي:

أولاً: قلة جانب الاجتهاد لدى النيسابوري، فهو ليس مستقلاً برأيه، إنما هو صاحب اختيار، ويظهر تأثيره بالعلماء السابقين كالفراء، وابن جني، فهو ينقل بعض الآراء بلفظها عمّن سبقوه، وأستطيع القول: إن شخصية أبي علي الفارسي موجودة بقوة في آرائه التصريفية، ولعل هذا السبب في غموض ودقة وخفاء بعض عبارات النيسابوري في المسائل التصريفية، ووضوحها وسهولتها في مواضع أخرى.

ثانياً: لا ينسب النيسابوري القراءات إلى أصحابها في الأعم الغالب، بل يكتفي بقوله: "وقريء"، و"أما من قرأ"، ويتضح أن له يداً بيضاء في الدفاع عن القراءات القرآنية، وتخريجها بما يتوافق ولغة العرب، وإزالة الإشكال عن أكثرها.

ثالثاً: أن النيسابوري يعتمد كثيراً على المعنى في توجيهاته التصريفية، وقد اتخذ غالباً دليلاً لترحيج آرائه وتقويتها، ولا عجب في ذلك فالكتاب

في مجمله يُعنى بتفسير كلام الله وبيان معانيه.

رابعاً: صحَّح البحث بعض المفردات التي لم يتنبَّه لها محققو الكتاب.
خامساً: أنَّ فكر النيسابوري الصرفي لا يخرج إمَّا عن التصريح برأيه - وهو قليل - أو استحسان قولٍ على قولٍ، أو يكتفي بذكر قولٍ واحدٍ في المسألة يُعلل له، ويوضحه، ممَّا يُشعر أنه يميل إليه، ويرتأيه عن غيره، وقد يذكر أقوالاً دونما ترجيح وميل لأيٍّ منها، ولم يلتزم منهجاً معيناً في نسبته الأقوال لأصحابها؛ إنما تارة ينسبها، وتارة لا يفعل، وفي الأعم الغالب يقتصر على المسألة التي يتحدث عنها دونما استطراد، كما أن جهوده التصريفية لا تقارن بجهوده النحوية الكثيرة التي برع فيها وأجاد، لا سيما في إعرابه لآيات القرآن الكريم وأوجه الاختلاف فيها.

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان، تحقيق: د/ رجب عثمان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، (الناشر): مكتبة الخانجي - القاهرة/ (ط ١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن/ للعلامة الشنقيطي، إشراف: الشيخ بكر أبو زيد، (الناشر): دار عالم الفوائد - مكة المكرمة/ (ط ١) ١٤٢٦هـ.
- إعراب القراءات الشواذ/ للعكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، (الناشر): عالم الكتب - بيروت/ (ط ١) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، (الناشر): عالم الكتب - بيروت/ (ط ٣) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- الأعلام / للزركلي، (الناشر): دار العلم للملايين، (ط ٥) ١٩٨٠م.
- الإغفال/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج، (الناشر): مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الجمع الثقافي - أبو ظبي، ٢٠٠٣م.

- أمالي ابن الشجري/ لابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي -
القاهرة/ (ط ٢) ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن/ للنيسابوري، تحقيق: د. حنيف حسن
القاسمي، (الناشر): دار الغرب الإسلامي - بيروت/ (ط ١)
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- إيجاز البيان عن معاني القرآن/ للنيسابوري، تحقيق: د. علي بن
سليمان العبيد، (الناشر): مكتبة التوبة - الرياض/ (ط ١)
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- إيضاح المكنون عن الذيل على كشف الظنون/ لإسماعيل باشا
البغدادي، بعناية: المعلم رفعت بيلكة الكليسي، (الناشر): دار
العلوم الحديثة - بيروت.
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن/ للنيسابوري، تحقيق: د.
سعاد بنت صالح بابقي، (الناشر): معهد البحوث العلمية وإحياء
التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة (ط ١) ١٤١٨هـ -
١٩٩٧م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ للسيوطي، تحقيق: محمد أبو
الفضل إبراهيم، (الناشر): المكتبة العصرية - بيروت.
- البيان في إعراب غريب القرآن/ لأبي البركات الأنباري، بعناية:

بركات يوسف هبود، (الناشر): دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر - بيروت.

- تأويل مشكل القرآن/لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، (الناشر): دار التراث - القاهرة/ (ط ٢) ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، (الناشر): عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- التصريح بمضمون التوضيح/للأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري، (الناشر): الزهراء للإعلام العربي/ (ط ١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- تفسير البحر المحيط/لأبي حيان، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ (ط ١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تفسير غريب القرآن/ لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- التفسير الكبير/ للرازي، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ (ط ١) ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التكملة/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم المرجان، (الناشر): دار الكتب للطباعة والنشر - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة/ للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين،

- (الناشر): المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ للطبري، (الناشر): دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥هـ.
 - الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان/ للقرطبي، (الناشر): دار الشعب - القاهرة.
 - جمل الغرائب/ للنيسابوري، تحقيق: د. خالد الأكوع، رسالة دكتوراة نوقشت بجامعة أم القرى عام ١٤٣١هـ.
 - الحجة في القراءات السبع/ لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (الناشر): دار الشروق - بيروت/ (ط٤)؛ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
 - حجة القراءات/ لابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، (الناشر): مؤسسة الرسالة - بيروت/ (ط٥) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
 - الحجة للقراء السبعة/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاني، (الناشر): دار المأمون للتراث/ (ط٢) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
 - الخصائص/ لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- خلق الإنسان/ للنيسابوري، مصورة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى- برقم ٣٩٤-٣٩٥ (مخطوط).
- الدارس في تاريخ المدارس/ للنعمي الدمشقي، أعد فهارسه: إبراهيم شمس الدين، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ (ط١) ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، (الناشر): دار القلم- دمشق/ (ط١)، ١٤٠٨هـ-١٩٧٨م.
- ديوان امرئ القيس/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (الناشر): دار المعارف- مصر/ (ط٣).
- ديوان جرير/ شرح: د. يوسف عبيد، (الناشر): دار الجيل- بيروت/ (ط١) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني/ للألوسي، (الناشر): إحياء التراث العربي- (ط١) ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات/ لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، (الناشر): دار المعارف- مصر (ط٢)، ١٩٨٠م.
- سبل السلام/ للصنعاني، مطبعة الحلبي - مصر/ (ط٢) ١٩٥٠م.

- سر صناعة الإعراب/ لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي،
(الناشر): دار القلم - دمشق/ (ط ٢) ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"/ لأبي علي
الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، (الناشر): دار القلم -
دمشق/ (ط ١) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح التصريف/ للشمايني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، (الناشر):
مكتبة الرشد - الرياض/ (ط ١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب/ للرضي، تحقيق: محمد محي الدين عبد
الحميد وآخرين، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ (ط ١)
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الكافية الشافية/ لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض،
وعادل أحمد عبد الموجود (الناشر): دار الكتب العلمية -
بيروت/ (ط ١)؛ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل/ لابن يعيش، (الناشر): عالم الكتب - بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف/ لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،
(الناشر): المكتبة العربية - حلب/ (ط ١)؛ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شعر أبي زبيد الطائي/ تحقيق: نوري القيسي، (الناشر): مطبعة

- المعارف - بغداد، ١٩٦٧م.
- الصحاح/للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الناشر): دار العلم للملايين - بيروت/ (ط٣) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
 - طبقات المفسرين/ للداودي، تحقيق: علي محمد عمر، (الناشر): مكتبة وهبة/ (ط١) ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
 - علل القراءات/لأبي منصور الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة/ (ط١)، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
 - الكتاب/لسيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، (الناشر): درا الجيل - بيروت/ (ط١).
 - الكشف عن حقائق غوامض التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ للزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي معوض، (الناشر): مكتبة العبيكان - الرياض (ط١) ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/لحاجي خليفة، (الناشر): مكتبة المثنى. بغداد.
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/المكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محي الدين رمضان، (الناشر): مؤسسة

- الرسالة - بيروت/ (ط ٢) ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- لسان العرب/ لابن منظور، بعناية: أمين محمد عبد الوهاب، ود. محمد الصادق العبيدي، (الناشر): دار إحياء التراث العربي - بيروت/ (ط ٣) ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
 - ليس في كلام العرب/ لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الناشر): دار مصر للطباعة - القاهرة ١٩٥٧م.
 - مجاز القرآن/ لأبي عبيدة معمر بن المثنى، علق عليه: محمد فؤاد سزكين، (الناشر): مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع - مصر.
 - مجالس العلماء/ للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، (الناشر): مكتبة الخانجي - مصر/ (ط ٣؛) ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
 - المختص في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها/ لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ (ط ١) ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
 - احرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، (توزيع): مكتبة عباس الباز - مكة المكرمة/ (ط ١) ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
 - مختصر في شواذ القرآن/ لابن خالويه، عني بنشره: ج. يرجشتراسر،

- (الناشر): المطبعة الرحمانية - مصر/ ١٩٣٤م.
- المسائل الحلييات/لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندراوي، (الناشر): دار القلم- دمشق/ (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
 - المسائل الشيرازيات/لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هندراوي، (الناشر): كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع/ (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
 - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات/ لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، (الناشر): مطبعة العاني- بغداد.
 - المسائل النحوية في كتاب باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن/ د. يوسف بن صامل السلمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة - جامعة أم القرى، نوقشت عام ١٤٣٠هـ.
 - المساعد على تسهيل الفوائد/ لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، (الناشر): مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى/ (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
 - مشكل إعراب القرآن/ لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق وتعليق: ياسين السواس، (الناشر): دار اليمامة للطباعة والنشر- دمشق/ (٢٠٠٠م- ١٤٢١هـ).

- معاني القرآن/للأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد،
(الناشر): عالم الكتب- بيروت/ (ط ١) ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- معاني القرآن/ للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار،
(الناشر): دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه/للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل
شلي، (الناشر): عالم الكتب- بيروت/ (ط ١) ١٤١٨هـ-
١٩٨٨م.
- معجم الأدباء/ لياقوت الحموي، (الناشر): دار الفكر للطباعة
والنشر/ (ط ٣) ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- معجم مقاييس اللغة/ لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون،
(الناشر): مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة/ ١٣٦٦هـ.
- معجم المؤلفين/ لعمر رضا كحالة، (الناشر): دار إحياء التراث
العربي للطباعة والنشر- بيروت.
- مفردات ألفاظ القرآن/ للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان
داودي، (الناشر): دار القلم- دمشق/ (ط ١) ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/لأبي إسحاق الشاطبي،
تحقيق: د. عياد الشبيقي وآخرين، (الناشر): مركز إحياء التراث

الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة/ (ط ١) ١٤٢٨هـ —

٢٠٠٧م.

- المقتضب/ للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، (الناشر): المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي/ (ط ٢)

١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المقرب/ لابن عصفور، تصحيح: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري،

(الناشر): مطبعة العاني - بغداد/ (ط ١)؛ ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- المقصود في الصرف / لأبي حنيفة، تصحيح: أحمد سعد علي،

(الناشر): مطبعة الحلبي - مصر/ (ط ٢) ١٣٥٧هـ.

- الممتع في التصريف/ لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،

(الناشر): دار الآفاق الجديدة - بيروت/ (ط ٤) ١٣٩٩هـ —

١٩٧٩م.

- نتائج الفكر في النحو/ للسهيلى، تحقيق: محمد إبراهيم البناء،

(الناشر): دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض/ (ط ٢)

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- النشر في القراءات العشر/ لابن الجزري، بعناية: علي محمد الضباع،

(الناشر): دار الفكر.

- نكت المعاني على آيات المثاني/للمجاشعي، تحقيق: د. إبراهيم الحاج،
(الناشر): مكتبة الرشد - الرياض (ط ١) ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/ لإسماعيل باشا
البغداددي، (الناشر): دار الفكر، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس
الدين، (الناشر): دار الكتب العلمية - بيروت/ (ط ١) ١٤١٨هـ -
١٩٩٨م.
- وضع البرهان في مشكلات معاني القرآن/ للنيسابوري، تحقيق:
صفوان عدنان داودي، (الناشر): دار القلم - دمشق/ (ط ١)
١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

